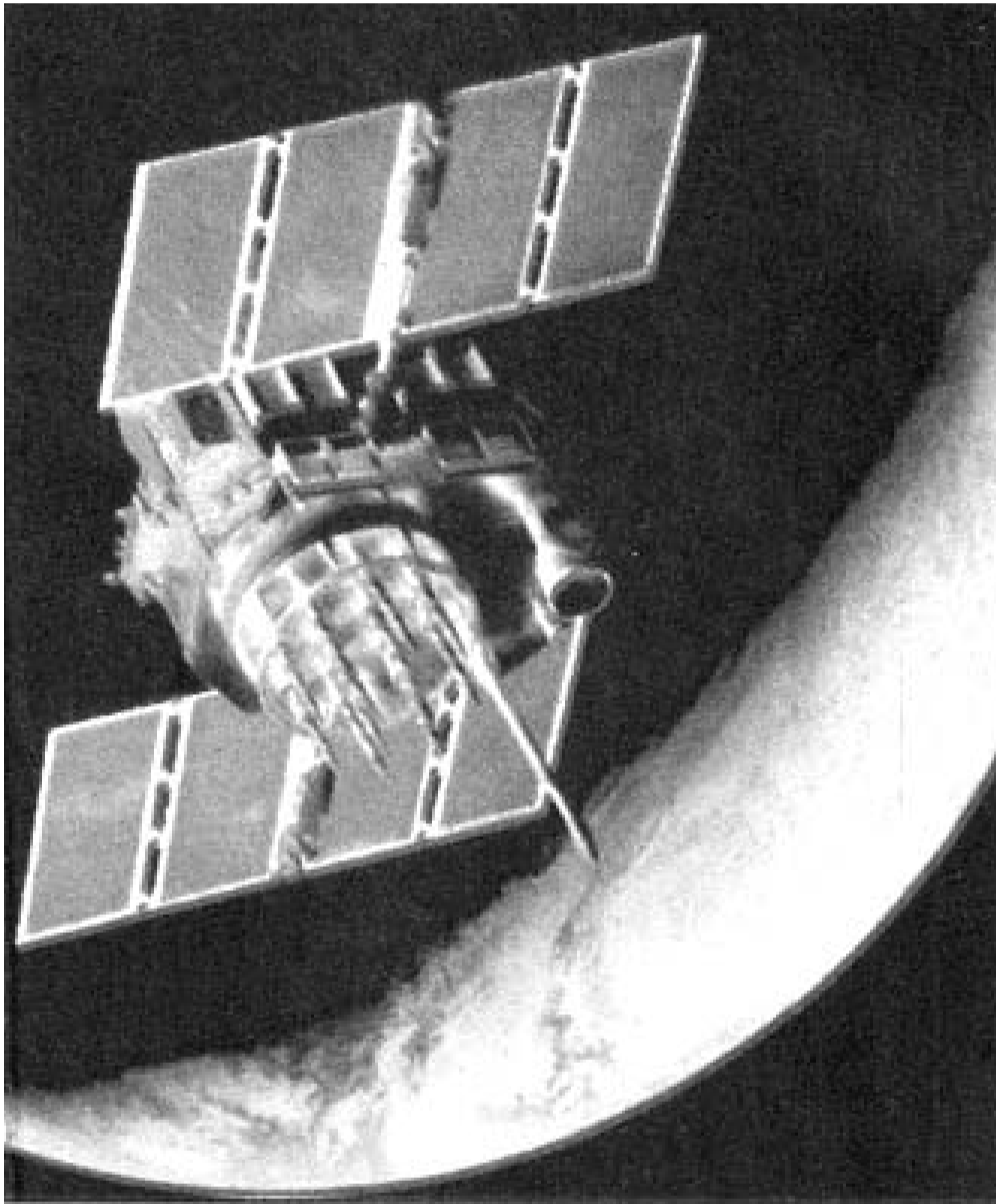


لماذا نحتاج إلى فضاء سمعي بصري؟

أقرت الحكومة الجزائرية أكثر من مائة مليار دينار لصالح الاتصال، كان رئيس الجمهورية قد خصصها فقط لمخططة الخماسي، فهل يعتبر ذلك إيذانا بانقشاع الضباب السياسي عن صبح سمعي بصري، تطالب به الأغلبية وقد أصبح أكثر من ضرورة، بعد ازدحام السماء الجزائرية، بكل الفضائيات المتناقضة والمتحدة على الإطاحة بخصوصيات هوية أمتها، لإلحاق المزيد من الضعف بها؟



خليفة بن قارة

اختلاف، بديلة عن الواقع المراد لها السقوط فيه، وذلك عبر اتجاهين يسيران معاً:

1- واحد يخاطب الداخل أو الجمهور المحلي المتنوع، بكل ما يجذبه ويبقيه متشبثاً بقيمه على اختلاف مشاربها، مدافعا عن واقعه بكل صعوباته، مصرا على استجلاب مستقبله برغم ضبابيته، من خلال قنوات احترافية جوارية عمومية وخاصة، غير مستنسخة عن بعضها، أو منقولة عن بيئة أجنبية غريبة، تتنافس على تقديم الأفضل شكلا ومضمونا، بطرح الأفكار وأضدادها، في تفاعلية شجاعة مدروسة، من شأنها أن تقنع وتجنّد، من أجل ربح معركة التنمية التي تعني المجموعة الوطنية كلها، وتأمين مسار تلك التنمية من مطبات المتربصين.

2- والثاني يتوجه إلى الخارج عن طريق إعلام عام، قد يكون شراكة بين العمومي والخاص يروج للجزائر الناهضة الأصيلة المعاصرة، يقدم الحقائق عن الواقع الجزائري المتنامي والمتجانس، بعيدا عن الصور النمطية، سواء تلك التي صنعتها الدعاية المضادة، أو تلك التي حجز الجزائر فيها الإعلام "الساقط" عليها من كل اتجاه، ويمكن أن يرشد عمل هذين النوعين، ميثاق شرف مهني وقانوني، توضع له آليات ضبط فعالة، تحدد - من جهة وبدقة - دور كل قناة وخصوصياتها، بما

يضمن للمستمع والمُشاهد، حقه في إعلام متنوع غير منفر، موضوعي أني وصادق، وتحمي - من ناحية أخرى - هذا المستمع أو المُشاهد، من أي جنوح قد تتخذه هذه الوسيلة أو تلك، في غير صالح شريكها الأساسي، تحت أي من المبررات التي تسوقها الوسائل الإعلامية عادة، كالسبق الصحفي، أو التنافس على نشر ما تعتبره فسادا وهو فضائح أو محاربة القيم مما تعدده عادات بالية، في حين قد يكون إسقاطا للقيم الراقية.

إن فتح المجال السمعي البصري الجزائري يبدأ - في اعتقادي - بعد أن تصدق النية والإرادة السياسيتان، وتتحمس مواقع الاستشعار المخاطر التي تختفي وراء الإحجام عن تحرير الفضاء السمعي البصري - بعقد جلسات عاجلة رزينة، تجمع المختصين والخبراء والمختبرين والسلطة، من أجل وضع تصور عملي، يلبي الحاجة السمعية البصرية الجزائرية في مرحلة أولى، ويمتد في مرحلة ثانية إلى الفضاء المغاربي - بحكم موقع الجزائر وثقلها السياسي والاقتصادي والديمقراطي - يحمي الجزائريين - ومعهم شركاؤهم المغاربيين - من الإغراءات الوافدة، التي تحمل فيما خفي - أسباب إبقائهم مشتتين وجعلهم متفرقين لا

يجمعون إلا على الاختلاف، تائهين يبحثون عن هوية يستبدلون بها هويتهم التي تم الطعن فيها وتخديشها ويتوازي ذلك العمل بتطوير جدي للجهد المبذول في مجال إرسال الأقمار الاصطناعية إلى الفضاء بجعل

ألسات ما بعد الأول والثاني، تتكفل بحمل الفضائيات والإذاعات الجزائرية المرسله، في وقت تأكد فيه أن الأقمار المكررة إلى حد الآن، لم تعد آمنة لا من الصديق ولا من العدو، وقد أصبحت الأيديولوجية والمعتقد والانتماء إلى حضارة معينة مؤشرا وحيدا للفرز بين من يسميهم الغرب بالأخيار ومن يصنفهم ضمن دائرة الأشرار، وهو - أي الغرب - لا يتورع عن تغييب الحقيقة أو طمسها بكل الوسائل الممكنة، ولو أدى إلى تكيم أفواه أحراره وإقالتهم من مناصبهم، واتهامهم بالتهمة الصهيونية الجاهزة، من معاداة السامية إلى دعم ما يدعوه الإرهاب، وغير ذلك، لا لشيء سوى لأنهم قالوا - خارج عمل المؤسسة التي يعملون بها - آراءهم الشخصية سواء فيما يتعلق بالمأساة الفلسطينية أو فيما يخص الإشادة بشخصية دينية إسلامية، يشهد لها العالم بالصلاح والموضوعية، والدعوة لسلام البشرية، ففي أقل من ستة أشهر، أوقفت الإدارة الأمريكية

الصحافيتين الأمريكيتين توماس هيلين التي خدمت الإعلام الرسمي الأمريكي لأكثر من نصف قرن، وأوكتافيا نصر التي عملت لفائدة شبكة السبي أن أن لأزيد من عشرين سنة، بتهمة واحدة هي الجرأة على قول الحقيقة كما تريانها، ولو خارج فضاء المؤسسات اللتين توظفهما. إنني لا أضيف جديدا إذا قلت: إن الجزائر تتعرض إلى هجوم شرس متعدد الاتجاهات، يأتيها من غرب حاقده، لن يرضى بانبعث أمة تكبر وقيام دولة تتقدم، تذكره بمكانة الجزائر يوم كانت سيدة البحار، ومن شرق حاسد، لا يرغب في أن يظهر أحد سواه، مع أنه غير قادر على الحفاظ على ظهوره ولو كان سلبيا، ومن هنا يتحتم على الجزائريين - سلطة ومعارضة ونخبا ومجتمع مدنيا - أن يفعلوا سلاح الفضاء السمعي البصري المعطل بالحجب، وأن يوظفوا كل ما هو موجود من مال قبل أن ينضب أو يسفنه، وكفاءة بشرية احترافية قبل أن ترحل أو يجف عطاؤها في هبة وطنية كبرى تذود عن الهوية قبل أن يجرفها صراع الهويات الذي امتطى فيه الغرب صهوة الاتصال، كإستراتيجية أساسية في معركته التي لم يبدأها اليوم ولن ينهيها غدا.

أصبح من المعلوم بالضرورة، أن الغرب في زحفه الكولونيالي على شعوب المعمورة، ركز على عاملي القوة العسكرية والثققل الاقتصادي، اللذين مهد لهما بالعمل الدبلوماسي الذي ما يزال نشطا بل تطور بشكل تضليلي وإن كان تعزز - بعد انهيار الظاهرة الكولونيالية - بعامل أكثر خطورة وهو عامل الاتصال والثقافة، حتى أن أحد مستشاري البيت الأبيض الأمريكي للأمن القومي قال بصده: (بعد عصر المدفع وعصر التجارة والمال، فإن تقنيات وشبكات الاتصال تمثل الجيل الثالث للسيطرة على العالم) وهكذا أغرق الشمال العالم كله بالمعلومات والصور، حتى أصيب من لا يحسن العوم بالغرق وسط الأحداث المتلاحقة، فسقط مستسلما أو مستلبا أو تابعا، بعدما أصبح الفضاء كالبالوعة المفتوحة، التي لا يفلت منها إلا من كان أكثر ثقلا من قوة جذبها، أو أوجد لنفسه بالوعة تأويه، توازيها في القوة والاتساع، أو تستعملها برشادة وذكاء كي لا أقول بخبث. المؤسسات الإعلامية الغربية، المسنودة أو المملوكة من كبرى الأقطاب الاقتصادية والمالية، تحولت إلى قواعد هجومية أكثر تدميرا لمعتقدات الشعوب وخصوصياتهم وأمالهم، فأكثر من ألف قناة، تسبح فوق رؤوس الجزائريين وحدهم، يمكن القول إنهم بالعشرات منها، ولست في حاجة هنا إلى التذكير بالمخاطر التي تحيط بالجزائر جراء التاريخ والجغرافيا، فتاريخها الثوري المناهض للامبريالية، وحاضرها المناصر لكل قضايا التحرر، ومستقبلها الساعي للعمل على ضمان حق الشعوب في الحرية والتقدم، وإخلاصها لمبادئها الإنسانية النبيلة الثابتة، كلها أسباب تستثير المتحكمين في الفضاء السمعي البصري فوقها ومن حواليتها وستستفزهم، من خلال محاولتهم العبث ببعض الجيوب الثقافية والدينية والاقتصادية فيها، والسعي لخلق بؤر توتر مؤلمة، وتخفيف ما يظنون أنها مكامن ألم نائمة، مع اختطاف الكفاءات الجزائرية وإغرائها بكل عوامل الجذب التي لا تخطر على البال، وإلهاء المجتمع السياسي بمعارك وهمية، يجري كل ذلك بغية إركاك الجزائر وإخضاعها للأجندة الخارجية، حتى تبقى تابعا يدور في فلك الكواكب السيارة بما تشتهييه وترغب فيه، مما يحتم إيجاد دروع إعلامية واتصالية تتكسر عليها مختلف السهام المصوبة بإحكام، يقوم بها المرابطون الذين لم يهربوا ولم يبدلوا إلا بمقدار ما تتطلبه المعركة وتفرضه التكنولوجيا.

إذا كان عصر الاتصال، يتطلب - عند تسطير السياسة الخارجية لأية دولة - مهارة وذكاء وفي الاتصال، مع الجمهور أولا والأصدقاء والأعداء ثانيا، فإن الجزائر - وكيلا يبتلعها الفضاء المفتوح أو يقتلعها ويحولها إلى جزر متناثرة متشاجرة مع ذاتها - مطالبة بفتح سماء جزائرية جامعة في

مكافحة البطالة

قروض وتسهيلات جديدة للضمان العاطلة

للتقليص من رقعة البطالة التي تزايدت في الفترة الأخيرة، بالرغم من صيغ التشغيل العديدة التي اعتمدها السلطات العمومية، أقر رئيس الجمهورية تسهيلات لضمة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، تمكنهم من تحقيق مشاريع في الإنتاج والخدمات وفي ميادين مختلفة، وترمي الإجراءات التشجيعية التي تشمل هاته الفئة الشبابية، باعتبارها القادرة على توسيع النشاطات في ضوء المرافقة التقنية من الهيئات الوطنية المختصة قصد تجنب تعثر المشاريع الذي أضع كثيرا من الفرص المتاحة في الماضي القريب في هذا الميدان.

م-مفيش / تصوير: ر-خليفة

تأتي الإجراءات المتضمنة في المرسوم الرئاسي رقم 156-01 المكمل للمرسوم الصادر في 30 ديسمبر 2003 في سياق الجهد الوطني المتواصل منذ سنوات، والرامي إلى تقليص حجم البطالة الذي تجاوز الـ30 بالمئة في بداية العشرة الحالية، كما يصحح الاختلالات التي حدثت من فعالية برامج التشغيل، التي اشتملت عليها المخططات الوطنية على فترتين، وما صاحبها من اعتماد صيغ تمويل لمشاريع الشباب، والفئات العاطلة عن العمل.

قروض بنسب فوائد مخففة

تقوم النظرة الجديدة لتشجيع تشغيل القوى القادرة على الإنتاج على تسهيل تمويل المشاريع التي يقيمها الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، وذلك بتخفيف نسبة الفائدة إلى 1 بالمائة في سبيل ضمان تمويل المشاريع المنتجة للثروة

والمناصب الشغل التي لا تتعدى تكلفتها مليار سنتيم، ويستند الإجراء إلى خلاصة الدروس المستمدة من تجارب التمويل التي قامت على تمويل من صناديق تسيرها هيئات، لكنها لم تسجل بعد سنوات من التطبيق نتائج في مستوى الأهداف التي سطرها السلطات المعنية، وترمي التدابير الجديدة إلى وضع المستثمرين من البطالين والبنوك أمام مسؤولياتهم بحيث تصور واضعوا الإجراءات الصعوبات الموضوعية التي قد تنجم عن الاستمرار في العمل بالطرق السابقة، علاوة على التيسير في الحصول على قروض بنكية تكفي لإطلاق مختلف المشاريع الإنتاجية، حيث تضمن تلك الهيئات مراقبة المستثمرين وتوجيههم بما يؤدي إلى ضمان انطلاقة موفقة للاستثمارات التي يختارها المستفيدون بحرية، على أن تتكفل الدولة بإجراء الدراسة وتعفيهم من دفع تكاليفه، وهي صورة واضحة للتخفيف على البطالين، لا نجد لها نظيرا في أي من بلدان العالم، وبذلك تزيل السلطات كل عائق يحول دون إقامة المشاريع الإنتاجية، وتضع المستفيدين أمام خياراتهم وعليهم تحمل تبعاتها، كما تضع الجهات المكلفة بالمتابعة أمام واجباتها كي لا تلقي مسؤولية الفشل لا قدر الله، كما حدث في الصيغ السابقة، على مجهولين، ومن الواضح أن التدرج بالتعديلات الإجرائية في البنوك الذي كان يلجأ إليه الكثير من المستثمرين الشباب في ظل التجارب الماضية لم يعد مستساغا أخلاقيا، ولما يقبل من الناحية التنظيمية.

ضمان الاستشارة والتكوين

ليست الفئات البطالة فيما بين سن 30 و50 سنة كلها على قدر متكافئ من التعليم والتأهيل لتنفيذ استثمارات منتجة، بل إن نسبة هامة من تلك الشريحة تفتقر للحد الأدنى من الدراية الكافية لإدراك أبعاد مثل هذه التدابير، الأمر الذي تداركته الدولة بإقرار مجانية الاستشارة لصالح الراغبين في إنجاز دراسات تخص نوعا من المشاريع ذات العلاقة بالوحدات الصغيرة، والاستثمارات التحويلية، والخدمات العصرية، بل إن الهيئات العمومية تتكفل كذلك بتأهيل اليد العاملة والمسيرين، قصد توفير إحدى ضمانات نجاح تلك المشاريع.



تاريخ إنشائها في ماي 2005 بتقديم 536 نشاط توجيهي ومساعدة تقنية لفائدة 351 مؤسسة وكذا تنظيم دورات تكوين لعمالها وبعث عمليات مطابقة للتصديق والتقييم التي يعود إليها منشور المؤسسات المتوسطة والصغيرة. لتعميم خدماتها، أعدت وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنكا للمعطيات يضم حوالي 120 مكتبا للدراسات، ومجالس يمكن لرؤساء المؤسسات وأصحاب المشاريع الاطلاع عليها عبر شبكة الانترنت، كما تنظم الوكالة أياها إعلامية ترمي إلى تحسيس الشباب والبطالين المستفيدين بقروض استثمار من البرنامج الوطني للتأهيل الذي يعني كل المؤسسات الإنتاجية، ويستفيد من خدمات التكوين الجمعيات المهنية لتمكين المنخرطين فيها من الإرشادات الخاصة بتسيير الإنتاج. تعتبر هذه المؤسسات بديلا لتعاونيات تشغيل الشباب التي أثمرت نتائج مقبولة على العموم، وتمت الاستفادة من ملاحظات أولئك الذين خاضوا التجربة الإنتاجية في ظروف لم تكن خلالها إمكانات ميدانية واضحة.

تستند الهيئات الوطنية المكلفة بالتشغيل في إنجاز الهدف المسطر إلى النتائج، التي تحققت إثر تطبيق المخطط الخماسي الثاني حيث أمكن، رغم اختلالات تنظيمية، توفير نصف مليون منصب عمل كل سنة، حسب إحصائيات الجهات المعنية.

تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 10 بالمائة

لتحقيق الطموح الوطني في مجال الحد من اتساع رقعة البطالة، رصدت الدولة في إطار ميزانية المخطط الخماسي 2010-2014، مبالغ مالية هائلة من مجموع 360 مليار دينار لتمويل أنشطة الإنتاج والخدمات، بما يسمح برفع عدد مناصب الشغل، وعقد التشغيل لفائدة الفئات المهنية المختلفة. في هذا الاتجاه، تتضافر جهود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة لتكريس الآليات المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي المتعلق بتوفير مناصب العمل بالكيفيات المحددة قانونا، وتأخذ التدابير التنفيذية الجديدة بعين الاعتبار النقائص المسجلة في البرامج السابقة، وخاصة منها تلك الممارسات التي أدت إلى تبيد لبعض الأموال، وتحويل التجهيزات المخصصة لتنفيذ مشاريع إلى غير وجهتها، الأمر الذي تسبب في حرمان قطاع من البطالين غير المتعلمين في مناطق مختلفة من تلك الإمكانيات، وأبقى قطاعا من المتكويين وحملة الشهادات رهن البيروقراطية، والممارسات غير القانونية التي تحيد بالمشاريع الوطنية لمكافحة البطالة عن مسارها الطبيعي. إن التوقعات الصادرة عن الهيئات المكلفة بالتشغيل ترى أنه بالإمكان تقليص البطالة إلى معدل وطني أقل مما هو عليه الآن، والوصول بها إلى أقل من 10 بالمائة إذا تم التحسيس والتنسيق بين مختلف المتعاملين من أجل وضع الترتيبات الجديدة موضع التنفيذ لفائدة الفئات البطالة التي استفادت في القانون الجديد من تخفيض 5 سنوات من سن الاستفادة من القروض بدون فائدة، بحيث يتسنى للبالغين سن 30 سنة إقامة مشاريع إنتاجية وفق الشروط المحددة التي تتولى هيئات التشغيل تبليغها وتعميمها بواسطة حملات التوعية والتحميس على أوسع نطاق قصد تمكين أكبر عدد من البطالين الذين تصل أعمارهم إلى 50 سنة من تلك التسهيلات المقررة بموجب مرسوم رئاسي.

تاريخ إنشائها في ماي 2005 بتقديم 536 نشاط توجيهي ومساعدة تقنية لفائدة 351 مؤسسة وكذا تنظيم دورات تكوين لعمالها وبعث عمليات مطابقة للتصديق والتقييم التي يعود إليها منشور المؤسسات المتوسطة والصغيرة. لتعميم خدماتها، أعدت وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنكا للمعطيات يضم حوالي 120 مكتبا للدراسات، ومجالس يمكن لرؤساء المؤسسات وأصحاب المشاريع الاطلاع عليها عبر شبكة الانترنت، كما تنظم الوكالة أياها إعلامية ترمي إلى تحسيس الشباب والبطالين المستفيدين بقروض استثمار من البرنامج الوطني للتأهيل الذي يعني كل المؤسسات الإنتاجية، ويستفيد من خدمات التكوين الجمعيات المهنية لتمكين المنخرطين فيها من الإرشادات الخاصة بتسيير الإنتاج. تعتبر هذه المؤسسات بديلا لتعاونيات تشغيل الشباب التي أثمرت نتائج مقبولة على العموم، وتمت الاستفادة من ملاحظات أولئك الذين خاضوا التجربة الإنتاجية في ظروف لم تكن خلالها إمكانات ميدانية واضحة.



التوجيه والمرافقة كما هي عليه اليوم من الوفرة والتنوع، بحيث يتسنى لأصحاب المشاريع مراجعة أعمالهم وتقييمها على نحو دقيق يجنبها تكرار النقائص المسجلة في مراحل الإنشاء الأولى. بخصوص نجاعة هذه الصيغة، لا يخفى المقاولون الشباب تفاؤلهم بإمكانية تطوير أساليب الإنتاج في ضوء تنظيم المؤسسات الصغيرة وفقا لمخططات إنتاج قصيرة ومتوسطة المدى تراعي حجم الأغلقة المالية المرصودة، وتعداد العاملين على تجسيد الاستثمارات المنتجة.

استحداث مليون منصب عمل

ترمي السلطات العمومية من وراء تسهيل تمويل المشاريع الإنتاجية إلى إنشاء عدد أكبر من مناصب العمل تصل سنويا إلى مليون منصب، وذلك لتقليص رقعة البطالة. لأجل تحقيق هذا الهدف، وضعت الهيئات المعنية آليات عدة منها طريقة الإدماج المهني لفئات الشباب المتدربين، والمستفيد من تأهيل أولي قصد دخول عالم الشغل بممارسة مهنة، وحرف تتطلبها قطاعات البناء والأشغال العمومي، والنقل، والصيد البحري، وغيرها

بالجهد في مراكز التمهين، وبالتالي في مساعدة أقرانهم من غير المتكويين في تجاوز الصعوبات التي تعترض بداية تنفيذ بعض المشاريع.

إنشاء مؤسسات مصغرة

لتلافي تكرار التجارب العقيمة لصيغ التشغيل المقترحة سابقا، يشجع المرسوم الرئاسي الجديد إنشاء مؤسسات إنتاجية مصغرة تستجيب في مخطط عملها، وأهدافها الاقتصادية للاحتياجات المطروحة في ميداني الاستهلاك والشغل بتخطيط مسبق لحجم ونوعية المنتجات أو الخدمات، ولما يصعب العمل الممكن توفيرها لعدد من المؤهلين واليد العاملة في أي من الأنشطة التي يقترحونها. لهذا الغرض، تعمل إدارة وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فتح عشرة فروع لها بولايات الجزائر، البليدة، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، تلمسان، تيارت، بشار، وورقلة لتحقيق تغطية وطنية عن طريق السماح لأكثر عدد ممكن من المؤسسات من الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل، وفي هذا الصدد ذكر مسؤول الوكالة المذكورة في تصريح صحفي بأن مؤسسته قامت منذ